الحزب الوطنى الديمقراطى

الأمانة العامة

لجنة الشئون الإقتصادية والمالية

لقاء العمل السنوى الخامس

موضوع الحوار

الرؤية المستقبلية لمنظومة العمل الوطنى

الإطار الفكرى ـ وبرامج التنفيذ

١٦ – ١٧ يناير ١٩٩٦

تخفيف الأعباء على مشروعات الشباب لفتح
آفاق جديدة لحل مشكلات البطالة

ورقة مقدمة من

أ/ علـى عـمـر

صحفى

إن محاولة مصر لعلاج مشكلة البطالة خاصة بالنسبة لشباب الخريجين تتسم بجهد واضح سواء كان ذلك عن طريق تعيين بعض الخريجين فى الحكومة أو تقديم التسهيلات لهم للدفع بهم إلى مجال العمل فى القطاع الخاص، أو بقيامهم بمشاريع خاصة بهم عن طريق تقديم القروض الميسرة والتى نرى أنها بوضعها الحالى تعتبر مرتفعة لأن نسبة ٩٪ على قروض المشاريع الجديدة و١٢٪ التى يتم تحصيلها على المشاريع التكميلية طبقا لقروض الصندوق الاجتماعى للتنمية هى نسبة مرتفعة جدا.

وفى تصورنا أن هذه النسبة يجب ألا تزيد على ٤٪ لأن الشاب المقترض سيساهم فى تشغيل أيد عاملة أخرى معه خاصة بعد أن أصدر الرئيس مبارك توجيهاته بتملك الشباب وصغار المستثمرين للأراضى فى المناطق الصناعية الجديدة والنائية بدون مقابل على أن يبدأ السداد بعد مرور ٣ سنوات من بدء إنتاج المشروع.

نحن لا نريد أن يقال إن فائدة قروض الشباب هى أقل من سعر الفائدة السائدة فى السوق المصرفى وأن نسبة ٩ إلى ١٢٪ هى فائدة بسيطة والذهاب إلى أبعد من ذلك بالقول إن هذه الفائدة، تغطى بالكاد المصاريف الإدارية للبنك ومخاطر الائتمان فقط وإذا كانت المشكلة هى أن الدول المانحة تشترط أن يتم التمويل عن طريق البنوك فإننا نقول إن البنك ما هو إلا وسيط أو جهة كفيلة بتحمل مخاطر الائتمان بالنسبة لكامل قيمة القروض وما يستحق عليها من فوائد.. وسعر الفائدة يتم الاتفاق عليه مسبقا مع البنك لحساب الصندوق الاجتماعى.

ولا شك فى أن بند الفوائد يأكل الكثير من أرباح المشروع الذى يعتبر وليدا.. وهو ما يدفع بعض الشباب إلى الاعتماد الذاتى على تمويل مشاريعهم الصغيرة، وهؤلاء بالطبع يتحملون الكثير لأن مشاريعهم خارج إطار قروض الصندوق تواجه بمشاكل أخرى هى الضرائب التى تحتسب عليهم من أول يوم للعمل.

وهنا نجد أن الشباب حائر بين نارين هما الدخول تحت مظلة الصندوق

الاجتماعى ودفع فوائد للقروض، والتمتع بالاعفاء الضريبى لمدة خمس سنوات، أو الهروب من الفوائد والاعتماد على النفس والدخول تحت الشرائح المختلفة للضرائب التى يتم الاعفاء منها فى المدن الجديدة فقط.

نقول إنه يجب توسيع المظلة.. لدفع الشباب فى مدنهم الحالية، وأيضا فى قراهم ونجوعهم للاعتماد على أنفسهم وإقامة مشاريع خاصة بهم لتحويلهم إلى قوة عاملة ضاربة لنجد فى يوم من الأيام قرية صغيرة تقوم بتصدير العسل مثلا إلى أسواق أوروبا لجودته، وقرية أخرى يتحول الشباب فيها إلى صناعة أطقم البامبو المزروع والمصنوع محليا وتتهافت عليه الأسواق الخارجية.

وهذه الصناعات وغيرها يمكنها أن تلعب دورا كبيرا فى الاقتصاد إذا احتلت مساحة من حجم الصادرات التى ستساهم حتما فى جلب العملة الصعبة.

وإذا كانت الدولة توفر القروض الميسرة، والتى لا تزيد على ٦٪ للبناء فمن باب أولى أن تكون قروض الشباب أقل من هذه النسبة.. خاصة أنه سبق لوزير الصناعة الدكتور إبراهيم فوزى أن أعلن عن النية لمنح قروض للصناعات الصغيرة بفائدة ٦٪ أسوة بما يتم فى الاسكان الشعبى، وأن يكون السداد على ٢٠ عاما.

كل ما نطلبه ألا ترتبط الاعفاءات الضريبية بالنسبة لشباب الخريجين بالمكان الذى يقام فيه المشروع.. بل يجب توسيع المناطق الجغرافية لتشمل كل أرض مصر.. لأن نشر الصناعات الصغيرة هو أحد الأهداف التى نسعى إليها لزيادة وتنمية الثروة فى مصر بهدف تحقيق معدلات إنتاجية عالية، وإيجاد فرص عمل جديدة لاستيعاب جزء من طاقات العمل.

إننا نأمل أن نرى فى كل منزل ورشة صغيرة تعمل بجانب المصانع.. بل إن آلاف المصانع الضخمة فى إيطاليا وألمانيا تعتمد على الصناعات المغذية التى تأتى لها من ورش صغيرة.

فالنمور الآسيوية انطلقت معتمدة على قاعدة عريضة من الصناعات الصغيرة والمتوسطة مكنتها من الدخول للصناعات الرأسمالية الثقيلة.

ومن الواضح أن القيادة السياسية لديها اهتمامات كبيرة بتطوير وتنمية الأسر المنتجة التى يجب ألا تخضع أعمالهم لأى نوع من الضرائب اليوم.. وغدا.